



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية

## للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	<b>الاشتراك السنوي</b>	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		<b>ثمن النسخة الواحدة</b> 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 04 مارس 2000

## فهرس

\* إفتتاح دورة الربيع لسنة 2000.

\* كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

## محضر الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم السبت 04 مارس 2000 (مساء)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السيد أحمد بن بيتور رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة.

بحضور السيد بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه.

بالسيّدات والسادة رجال الصحافة وأشكرهم على حضورهم جلسة إفتتاح دورة مجلسنا الربيعية هذه.

أيّتها السيّدات، أيّها السادة،  
في دورة ربيعية عادية ها نحن نلتقي اليوم ولم يمر شهر  
بعد على آخر لقاء لنا في هذه القاعة.

نلتقي اليوم كما تعلمون تطبيقا لأحكام الدستور  
والقوانين الناظمة لأشغال مجلسنا والتي تنص على  
إلزامية عقد هذه الجلسة الإفتتاحية وفي هذا التاريخ  
تحديدا...

وأنا أخطبكم أعلم يقينا أن العديد منكم إن لم أقل كلّكم  
يتبادر إلى ذهنه سؤال أو ربّما أسئلة عديدة حول مضمون  
هذه الدورة وحول الظروف التي سوف تصاحبها. وبنفس  
الإلحاح تتزاحم أسئلة أخرى ردّتها بعض وسائل الإعلام،  
وربّما أنتم كذلك ردّتموها مع أنفسكم أومع بعضكم  
البعض.. حين تتساءلون عن الداعي لهذا الإجتماع في  
الوقت الذي يعرف الجميع أن دورتنا هذه لم يحدّد لها  
حتى الآن جدول أعمال مضبوط وواضح؟... ويتعبير آخر  
قد يقول بعضكم لماذا نلام دائما نحن في المجلس على  
شيء لسنا مسؤولين عنه...

### افتتحت الجلسة في الساعة

### الثالثة والدقيقة الثلاثين زوالا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على  
أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

مراسيم الإفتتاح:

- تلاوة فاتحة القرآن الكريم.

عزف النشيد الوطني (قسما).

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

حضرات الزميلات والزملاء،

أيّها الضيوف الكرام،

أود في البداية أن أرحّب بالسيد رئيس مجلس الأمة  
والسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء وكذا بالسادة  
أعضاء مكتب مجلس الأمة والضيوف الكرام وأيضا

دورتنا لن تتحوّل إلى دورة بيضاء كما يحلو لبعض وسائل الإعلام وصفها.

ثالثا - بقصد تيسير العمل ما بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية إعتدنا في الماضي أن نترك جدول أعمال الدورة مفتوحا واليوم مثل الأمس نفعل الشيء ذاته.

رابعا - إن طبيعة العمل البرلماني ليس أسلوبا جامدا ولا هو عمل ميكانيكي يكفي الإنسان أن يضع أصبعه على زر إليكتروني لكي تتحرك الآلة التشريعية فتصنع القوانين بالمفرق والجملة، بل هو عمل يخضع لشروط ويتطلب مشاركة وإسهام أكثر من جهة في توفير مناخ إنعقاد واستمرار أشغال الدورات البرلمانية.

هذه المسلمات لا أعتقد أن أحدا منكم يجهلها... وإن أتيت بها فمن باب التذكير لا أقل ولا أكثر...

إن البرنامج الطموح الذي جاءت به الحكومة وصادق عليه المجلس الشعبي الوطني منذ شهر وبضعة أيام، يتطلب وقتا معقولا لكي يجد ترجمته على صعيد مشاريع النصوص القانونية التي سوف تقترح علينا.

كما أن ترتيب أولويات هذه المشاريع يتطلب هو الآخر من الحكومة جهدا ووقتا لم يكن ليتسنى لها القيام بهما في هذه الفترة الزمنية المحدودة.

إنطلاقا من هذه المعطيات مجتمعة أقول إن دورة الربيع هذه لن تكون أقل نشاطا من سابقتها كما أن الملفات التي سوف يدرسها المجلس الشعبي الوطني لن تكون أقل حجما... وإذ أقول هذا فليس في نيتي طمأنة الغير أو إيجاد التبريرات للهيئة التنفيذية... فالنظرة الموضوعية لواقع البلاد والأولويات العديدة التي تنتظر أشغال الحكومة هي التي تفرض هذا التصور وهذه النظرة لمستقبل أشغال المجلس خلال هذه الدورة.

وفي كثير من الأحيان يقال أننا لا نعمل وأن مجلسنا معطوب الحركة أو هو في حالة بطالة تقنية كما يقول البعض... أسئلة كثيرة واتهامات غير مؤسّسة عديدة طرحت حول هذه الدورة وحول نواب الأمة.

البعض منها جاء عن حسن نية والبعض الآخر أتى بقصد الإساءة إلى مؤسسات الدولة ومن خلال هذه المؤسسات إلى مجلسنا ونواب الأمة.

حول هذه الأسئلة الحائرة التي تطرحها هذه الجهة أو تلك ما هي الحقيقة ؟

إني كواحد منكم تساورني أحاسيس كالتالي تساوركم ومن الموقع الذي أنا فيه قد أجد المبررات أو الإجابات على بعض هذه الأسئلة حيننا وقد أجد نفسي مضطرا أحيانا أخرى للإجتهد... غير أنني أضع نفسي بالضرورة في مكان الذين هم خارج إطار هيئتنا، ومن حقهم فهم الحقيقة والتعرف على الأسباب والدواعي التي أدت لهذا الوضع.

ومن البداية أود التذكير ببعض الأمور التي أدرك تماما أنكم تعلمونها...

أولا - إن أسباب إنطلاق أشغال دورتنا اليوم وليس في موعد لاحق (كما يعرف الجميع) تعود إلى مقتضيات الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات التي تحتم علينا الإجتماع لزوما في هذا الموعد، كما أن النصوص المذكورة أعلاه لم تترك لنا أي هامش مناورة تعطينا إمكانية الإجتهد أو التصرف، وهذا ما حتم علينا دعوتكم اليوم.

ثانيا - إن عدم إدراج مشاريع قوانين محدّدة في جدول أعمال هذه الدورة حتى الآن لا يعني أننا سوف نمضي في الدورة دون أن تكون لنا مشاريع قوانين ومن ثمة فإنّ

نفرط في السرعة فنجعل الفارق شاسعا بيننا ولا نفرط في البطئ فنجعل طول المسافة كبيرا بيننا...

وحتى نضمن إستمرار المسيرة معا لتأكيد الوصول المضمون للهدف المنشود والمتفق عليه بيننا، يتوجب علينا حكومة وبرلمانا أن نكتف التشاور ونوفر أجواء التفهم والتفاهم حول الطريقة، ما دما قد إتفقنا على الهدف الذي نسعى جميعا لبلوغه.

أيّتها السيّدات، أيّها السادة، لقد مضى الآن على قيام مجلسنا قرابة ثلاث سنوات وما يمكن قوله بالمناسبة هو أن مجلسنا (خلافا لما يقوله البعض) قد حقّق نتائج هامة وعديدة... وعندما أتحدّث عن النتائج فأنا بالطبع لا أقصد الكمّ الرقمي في مجال دراسة النصوص والموافقة عليها، وإنما أعني به ذلكم الرصيد الكبير من المعرفة والتجربة في مجال تكريس وتعميق الممارسة الديمقراطية وتحسين الأداء البرلماني.

ومن المؤكّد أن هذه النتيجة ما كانت لتتحقّق لولا ذلك التفهم الكبير الذي تحقّق بين أعضاء التركيبة البشرية والسياسية لهذه الهيئة وإدراك كل طرف بأنّه ليس أكثر حرصا على المصلحة العليا للبلاد من الآخر.

خلال الفترة الماضية من عمر المجلس تأكّد للأغلبية الداعمة للحكومة وللأقلية المعارضة أن بناء المستقبل يتطلّب مساهمة الجميع ورأي الجميع وجهد الجميع... وهذا مكسب ليس بالهين... لأن الديمقراطية تستلزم تكريس مبدأ السماع للرأي والرأي الآخر في إطار الإحترام المتبادل.

أيّتها السيّدات، أيّها السادة، اليوم وقد تحققت هذه النتائج هل نكتفي بهذا ونقول إننا بلغنا درجة الكمال...

لهذا فليطمئن المنتقدون أن الدورة لن تكون بيضاء وأن النواب لن يكونوا عاطلين عن العمل.

أيّتها السيّدات، أيّها السادة، إذا كنت قد سعيت قبل قليل إلى إعطاء وجهة نظر متفهمة لموضوع جدول أعمال الدورة تشاطرنني فيه أغلبية واضحة من المجلس، فإن هذا لا يمنعني من العودة إلى ما قلته من قبل وتحديدًا في نهاية الدورة الماضية. وأعود فألخصه بالقول إن التفهم لأوضاع بعضنا البعض يجب أن يكون متبادلا حتى نصل إلى النتيجة التي نسعى إلى بلوغها جميعا.

إننا كهيئة تشريعية وهيئة تنفيذية نسعى كلنا لبلوغ هدف واحد وغاية واحدة ونعمل في إطار النظرة التكاملية.

وهذا الطرح يتماشى تماما مع توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أثناء جلسة مجلس الوزراء الأخير، عندما تحدث عن الدور التكاملي لكل من البرلمان والحكومة. فهذا التفهم تتبناه الأغلبية الساحقة للمجلس الشعبي الوطني.

إننا نعتقد صادقين أن نجاح التجربة البرلمانية ونجاح البلاد ككل يتوقف على مدى تفهمنا المتبادل لظروف بعضنا البعض وتقاسم العبء الواقع على عاتقنا بالتساوي. هذه قناعة آمنة بها منذ قيام المجلس.

والذي نؤمن به أيضا هو واجب مواكبة بعضنا البعض بنفس الوتيرة.

فكلما سرنا مع بعضنا بنفس الوتيرة كلما كانت النتيجة أجود.

إن وتيرة السرعة التي ننشدها اليوم هي تلك التي تأخذ بعين الإعتبار أوضاع الآلة التي يمثلها كل واحد منّا فلا

الذين سادا أجواء هذه الاجتماعات. إن الشرف الذي حظينا به لم يكن لفائدة شخصي المتواضع وإنما كان تشريفا للجزائر وتقديرا للسياسة الحكيمة التي تنتهجها البلاد تحت القيادة الرشيدة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

إن هذا النجاح الذي حققه برلماننا يأتي اليوم ليعزز ذلك الرصيد الواضح الذي حققه مجلسنا حينما ساهم بفعالية واضحة في فك الحصار (غير المعلن) الذي كان مفروضا على بلادنا. إنها نتيجة مرضية لكنّها غير كافية، ومطلوب منا مستقبلا مواصلة الجهد وتكثيف المساهمة في الجهد الكبير الذي يبذله فخامة السيّد رئيس الجمهورية لاستعادة الجزائر لمكانتها المرموقة في الساحة الدولية.

أيّها السيّدات، أيّها السادة، أنتهز المناسبة المتاحة أمامي لأشكر الأشقاء العرب على مجيئهم الداعم وحضورهم المكثّف إلى بلادنا وهي لفتة نثمّنها عاليا. ونقول لأشقائنا إن الجزائر مثلما أيّدتوها بمجيئكم إليها سوف تبذل وهي تترأس هذا الإتحاد قصارى الجهود لتحقيق ما اتخذتموه من قرارات في الجزائر.

إننا بالمناسبة أيضا نؤكد مواقفنا السابقة والثابتة من كافة القضايا العربية ونجدد دعمنا للبنان الشقيق واستنكارنا للإعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة على شعبه ومنشآته ونطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عقابية ملموسة ضد المعتدي الإسرائيلي... وسوف نحرص على بذل قصارى الجهود مع كافة البرلمانيين العرب للعمل معا لتحقيق المصالحة والتضامن العربيين.

بهذه المناسبة وأنا أتحدّث عن المؤتمر البرلماني العربي الذي احتضنته بلادنا أود أن أتوجّه بشكري الخاص لكل الذين عملوا بتفان وروح مسؤولية عالية من أجل إنجاح

إننا بالتأكيد نقول لا... نقول لا لأننا لا نزال في بداية الطريق. ولكي نواصل المسيرة معا ونحقّق نتائج أكبر يتوجّب علينا ونحن نراجع نظامنا الداخلي أن نحرص على تكريس الإيجابي من الأعمال... وأن نحافظ على قاعدة التوازن التي إعتدناها كأسلوب في التعامل بيننا ضمن المجلس الذي ننتمي إليه وأن نُبقي الآليات التي أكّدت نجاعتها وأمنت لنا السير الحسن لمجلسنا وأن نكيّف قانوننا مع المستجد من التطوّرات.

وبتعبير آخر فإننا نطالب بضرورة تحصين هيئتنا وضمان إستمرار إستقرارها.

إذ بالإستقرار وبالإستقرار خاصة نستطيع إقامة التجربة النّاجحة، التجربة التي تطوّر الجهد التشريعي وتفعّل الأداء البرلماني وتكرس الممارسة الديمقراطية.

أيّها السيّدات، أيّها السادة، خلافا لما يتصوّره البعض فإن الحركة في مجلسنا لم تتوقّف، فبين نهاية دورة الخريف الماضية ودورة الربيع الحالية نشاط المجلس ومعه البرلمان لم يتوقّف، إذ بمجرد إنتهاء الأعمال التشريعية باشر مجلسنا في التحضير لانعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للإتحاد البرلماني العربي ومؤتمره التّاسع...

وطيلة أسابيع عديدة عمل أعضاء البرلمان بغرفتيه بجديّة كبيرة وبجهد تكاملي واضح على توفير شروط نجاح هذا الإستحقاق العربي المميّز... والذي بشهادة الجميع يعتبر من أنجح الاجتماعات التي عرفها هذا الإتحاد عبر تاريخه الممتد على أزيد من ربع قرن. وبكافة المقاييس كان التّوفيق حاصلًا.

لقد استطاع المؤتمر البرلماني العربي الذي احتضنته بلادنا أن يحقّق نتائج متعدّدة سواء من حيث الحضور المكثّف أو المواضيع المعالجة أو من حيث الروح والمناخ

{وقل إعملوا فسيبى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}  
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

طبقا للمادة 118 من الدستور والمادة 5 من القانون  
العضوي الناظم للعلاقة بين غرفتي البرلمان والحكومة  
أعلن عن الإفتتاح الرسمي لدورة الربيع لسنة 2000.  
وشكرا لكم.

ترفع الجلسة وتستأنف لاحقا ، عندما نشعركم بذلك  
كتابيا . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة مساء**

هذا المؤتمر. التحية أخص بها أعضاء البرلمان بغرفتيه  
وكافة أعوان الدولة الذين ضموا جهودهم إلى جهود  
مصالحنا الإدارية.

الشكر ذاته نوجه لرجال الصحافة الوطنية الذين لم  
يدخروا جهدا من أجل إعطاء الحدث وزنه ومكانته  
المستحقين.

واليوم ونحن نفتتح هذه الدورة نقول كذلك أن مجلسنا  
بالتعاون مع كل من مجلس الأمة والحكومة سوف نعمل  
بنفس الروح التكاملية التي باستمرار دعونا إليها.

## ملحق

### أسئلة كتابية وأجوبة

التربية إن بدا لكم ذلك ضروريا للمزيد من الإيضاحات في هذا الشأن .

تقبلوا مني أسمى عبارات التقدير والاحترام .

#### \* 2 - من السيد امحمد عنان

##### إلى السيد وزير السكن

الموضوع : سؤال كتابي .

بناء على الدستور ولا سيما المادتين 98 و134 منه ،  
بناء على النظام الداخلي ولاسيما المواد 95-96 - 97  
منه ،

يسرني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي الآتي :

مقدمة :

لقد قامت المندوبية التنفيذية لبلدية سيدي غيلاس  
بتقسيم حي حمداني إلى قطع أرضية باعتهها لسكان الحي  
.

ولم يتمكن السكان إلى حد الآن من القيام بعملية البناء ،  
وذلك لأن توزيع القطع الأرضية لم يكن مطابقا للأماكن  
التي كان يشغلها السكان .

وهذه الحالة تستوجب تدخلا من هيئة وصية كي تصلح  
الأمر .

السؤال :

- ماهي الحلول التي تقترحونها لهذه الوضعية ؟

#### \* 1 - من السيد جمال لعمارة

##### إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

الموضوع : تحديد القطاع المسؤول .

أخبرنا السيد وزير التربية الوطنية في رده على سؤالنا  
رقم 11 المؤرخ 1998/11/29 والمتعلق بالسكنات  
الوظيفية لموظفي قطاع التربية بولاية بسكرة ، أن  
القضية تجاوز قطاع التربية الوطنية، وبالنظر إلى أنه لم  
يحدد القطاع المعني، اسمحو لي أن أتوجه إلى سيادتكم  
بالسؤال الكتابي :

ماهو القطاع المعني في هذه الحالة المذكورة سابقا حتى  
نتوجه إليه بالسؤال .

#### \* رد السيد الوزير

السيد جمال لعمارة نائب ولاية بسكرة

الموضوع : ف/ي تحديد القطاع المسؤول.

المرجع : مراسلة المجلس الشعبي الوطني المؤرخة  
في 01 مارس 1999 تحت رقم 144 / ا.ع .

ردا على مراسلتكم المؤرخة في المرجع أعلاه، يشرفني  
أن أحيطكم علما أنه بعد الاطلاع على الملف  
والاستفسار مع السيد وزير التربية تبين أن القضية خاصة  
بسكنات وظيفية غير قابلة للتنازل قانونا .

وعليه، وحسب الإجراءات المعمول بها يمكنكم ، للزيادة  
في المعلومات ، توجيه سؤال شفوي إلى السيد وزير

عند اتصالنا بمصالح سونلغاز ، اتضح أن من أهم أسباب ذلك هو ظاهرة اختلاس الكهرباء من الشبكة دون ترخيص من المؤسسة، لكن رغم الجهد المحدود الذي تقوم به المؤسسة من خلال أعوانها المحلفين للتصدي لهذه الظاهرة ، فإن الشكاوي المودعة لدى المحاكم ، وهي تعد بالمئات في بعض الولايات، لا تجد المتابعة الملائمة من حيث المدة الزمنية التي تستغرقها دراسة هذه الشكاوي ومتابعة المتهمين فيها .

لذلك أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي الآتي :

- هل يمكنكم النظر في قضية بطء معالجة شكاوي مؤسسة سونلغاز لدى المحاكم ضد من يقومون باختلاس الكهرباء مباشرة من الشبكة ؟

- ونظرا إلى ما يلحقه ذلك من أضرار لبعض المواطنين في بعض الأحياء من ضعف شدة التيار الكهربائي وإتلاف بعض أجهزتهم الكهرو منزلية ، ألم يحن الوقت ونحن نستعد للشراكة الاقتصادية في شتى المجالات أن يتم ترتيب إجراءات قانونية وقضائية تكفل للمواطن حقه في استهلاك الكهرباء بمواصفات جيدة وإمكانية حصوله على تعويض قانوني عن الضرر في حالة استهلاكه كهرباء بمواصفات رديئة ؟

تقبلوا سيدي كل التحية والتقدير .

**\* رد السيد الوزير:**

السيد عبد الكريم دحمان،

يطيب لي ويشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي طرحتموه والمتعلق باختلاس الكهرباء من الشبكة في بعض مناطق البلاد ، وسؤالكم ذو شقين:

- وماهي الآجال الزمنية التي يمكن أن تبدأ في تنفيذها ؟

**\* رد السيد الوزير**

إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان .

الموضوع : السؤال الكتابي الذي طرحه نائب من المجلس الشعبي الوطني.

المرجع : إرسالكم رقم 181 بتاريخ 23 مارس 2000

عظفا على إرسالكم المنوه بالمرجع ، يشرفني لفت انتباهكم إلى أن السؤال الكتابي الذي طرحه علي النائب امحمد عنان ( حركة مجتمع السلم ) يتعلق بعملية بيع قطع أرضية قامت بها المندوبية التنفيذية لبلدية سيدي غيلاس لفائدة مواطنين من حي حمداني من أجل بناء مساكن .

وبما أن المسألة تتعلق بمعاملة في عقار، فإنها لا تدخل في دائرة اختصاص الوزارة وبالتالي يتعذر علي الإجابة عن السؤال .

تقبلوا ، سيدي الوزير، فائق التقدير والاحترام .

**\* 3 - من السيد عبد الكريم دحمان**

**إلى معالي وزير العدل**

سيدي ،

لقد بلغ إلى علمنا أن كثيرا من الأحياء السكنية عبر بلديات القطر تشكو ضعفا ملحوظا في شدة التيار الكهربائي، وهي ظاهرة تنسب في انقطاع الكهرباء أو خفوت نورها بدرجة كبيرة، مما يؤدي إلى إتلاف الأجهزة الكهرو منزلية التي تشغل كاهل أصحابها بمصاريف إصلاح لم يكونوا في حاجة إليها .

مع العلم أن مؤسسة سونلغاز هي المؤسسة الوحيدة المختصة في توزيع الكهرباء والغاز، وبهذه الصفة يكون هذا القطاع احتكاريًا، يسير مرفقا عاما ويقدم خدمات عمومية، وعلاقة المواطن المستهلك بالشركة هي علاقة إذعان، أي أن الطبيعة القانونية للعقد الذي يربط الشركة بالمستهلك هو عقد إذعان بمعنى أن المستهلك ليس له أن يناقش شروط الاستفادة من الخدمة العمومية التي تقدمها الشركة. إلا أن هذا لا يحرم المستهلك في استهلاك طاقة وفق مواصفات مقبولة علميا الهدف منها هو الانتفاع وليس الإضرار به.

وفي هذا الصدد، فإن المشروع ليس في حاجة إلى سن قوانين خاصة لتنظيم التعويض، مادام المبدأ العام منصوص عليه في القانون المدني ويتمثل في حق التعويض كلما كان هناك ضرر سببه الغير، شرط أن تكون هناك علاقة سببية بين الضرر والفعل المسبب له (المادة 124 من القانون المدني).

مع فائق التقدير.

#### \* 4 - من السيد جمال لعامرة

#### إلى السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

الموضوع: سؤال عن وضعية العون الإداري السيد نور الدين بن فرحات، مكتب سيدي عقبة ولاية بسكرة.

بناء على الرسالة التي وجهها السيد نور الدين بن فرحات العون الإداري بمكتب بريد سيدي عقبة بسكرة، اسمحوا لي سيدي الوزير أن أوجه اليكم السؤال الكتابي الآتي:

لماذا لم تتم ترقية السيد نور الدين بن فرحات من رتبة عون إداري إلى رتبة رقبة مراقب؟ علما أن السيد بن فرحات وظف بتاريخ 78/10/01، وهو عون إداري منذ

فيما يخص الشق الأول من السؤال الذي تتساءلون من خلاله عن إمكانية النظر في قضية بطلان معالجة شكاوي مؤسسة سونلغاز لدى المحاكم ضد من يقومون باختلاس الكهرباء مباشرة من الشركة، تجدر الإشارة إلى أن الوقائع التي يثيرها السؤال وقائع جزائية، " تتم معالجتها وفقا لما يقتضيه القانون، ذلك أن قانون العقوبات كيف هذه الوقائع على أساس أنها سرقة، وذلك بصريح المادة 350 منه الفقرة الأخيرة، إذ تعتبر هذه المادة مختلس الكهرباء سارقا ويعاقب بالحبس من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر وبغرامة من 500 إلى 20.000 دج.

وعلى هذا الأساس، فإن جميع الشكاوي المطروحة على المحاكم تأخذ مجراها الطبيعي وتعالج وفقا للقانون، وذلك في إطار معالجة الشكاوي الأخرى الواردة من المواطنين أو المؤسسات المخولة قانونا.

أما الإشارة إلى البطلان في معالجة هذه القضايا أو الشكاوي، فإن كان ذلك حقيقة فإنه يعود إلى كثرة الملفات المعروضة على الجهات القضائية، وإن هذه الشكاوي ليس لها أي طابع استثنائي أو خاص يستدعي إعطاها الأولوية على حساب القضايا الأخرى.

فيما يخص الشق الثاني من السؤال والذي تتساءلون من خلاله عن إمكانية ترتيب إجراءات قانونية وقضائية تكفل للمواطن حقه في استهلاك الكهرباء بمواصفات جيدة، وإمكانية حصوله على تعويض قانوني عن الضرر في حالة استهلاكه كهرباء بمواصفات رديئة ينتج عنها ضرر لبعض الأجهزة الكهرومنزلية.

ففي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن القانون رقم 09.99 المؤرخ في 28 جويلية 1999، المتعلق بالتحكم في الطاقة يدخل في إطار تنظيم الدولة للسياسة الطاقوية للبلاد بكل وسائلها.

**\* 5 - من السيد محمد مفلح  
إلى السيد وزير المجاهدين**

الموضوع: سؤال يتعلق بفتح متحف المجاهد بولاية غليزان.

معالي الوزير،

نظرا إلى أهمية منطقة غليزان والدور الذي لعبته أثناء كل مراحل التاريخ وخاصة في مرحلة الثورة التحريرية المجيدة.

وأمام التخوفات المشروعة من ضياع الإرث التاريخي لمنطقة غليزان ومنها آثاره ووثائقه، وهذا لعدم وجود متحف المجاهد الذي يمكنه المساهمة في حفظ تاريخ المنطقة،

يشرفني معالي الوزير أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي الآتي:

- لماذا لم يفتح إلى حد الآن متحف المجاهد الذي أصبح أكثر ضرورة للقيام بكل المبادرات التي تمكن الباحثين والمهتمين من جمع وثائق ثورتنا التحريرية المجيدة واثارها الثمينة؟

في انتظار ردكم، تفضلوا معالي الوزير، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

**\* رد السيد الوزير**

الموضوع: سؤالكم المتعلق بإنشاء ملحقة للمتحف الوطني للمجاهد بولاية غليزان.

المرجع: إرسالكم رقم 298 ليوم 20.02.2000. أود أولا أن أسدي إلي سمو مقامكم أسمى آيات الشكر

1982/12/01. ولم تسجل عليه أي عقوبة، حسب تصريحه لنا (رسالة مرفقة).

وفي انتظار تسوية وضعية هذا الموظف، تفضلوا سيدي الوزير بقبول خالص تحياتنا.

**\* رد السيد الوزير**

السيد جمال لعامرة،

المرجع: إرسالكم رقم 2000/288 بتاريخ 04 مارس 2000.

لقد تفضلتم بموجب إرسالكم المشار اليه أعلاه بتوجيه سوال كتابي تستفسرون فيه عن سبب عدم ترقية السيد نور الدين بن فرحات، الموظف كعامل (Ope'rateur) بمكتب بريد سيدي عقبة (ولاية بسكرة).

ردا على ذلك، يشرفني إعلامكم أن دراسة ملف المعني تبين أنه قد تم تسجيله في جدول الترقية لسنة 1999 وتم ترقيته حسب مقياس الأقدمية في مرتبة 15 من بين 56 مترشحا.

لكنه لم يستفد الترقية إلا المترشحان الاثنان الأولان، لأنه لا يتوفر إلا منصبان ماليان اثنان طبقا للمخطط السنوي للموارد البشرية الخاص بالمديرية الولائية للبريد والمواصلات ببسكرة والذي صادقت عليه مصالح الوظيف العمومي.

وبالتالي فنظرا إلى ترتيبه وعدد المناصب المالية المحدودة لم يكن من الممكن ترقية السيد بن فرحات من رتبة عامل إلى رتبة عامل رئيسي.

تفضلوا، سيادة النائب، بقبول فائق التقدير والاحترام.

وفي 25 ماي 1999 أرسل الملف إلى مصالح التخطيط. والعملية اليوم هي في انتظار رصد الاعتمادات المطلوبة، ونهني إلى علمكم أيضا أن هذا التأخير يرجع، بالإضافة إلى عملية التمويل، إلى مساحة قطعة الأرض المخصصة للمشروع والتي لا تتعدى 2م448م2 بحيث رغبت مصالح الوزارة في استبدالها أو إضافة مساحة أخرى إليها.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام وأسمى آيات التبجيل.

على اهتمامكم وعنايتكم بالجانب التاريخي لثورتنا المباركة، وردا على إرسالكم المذكور في المرجع، والمتعلق بسؤالكم الخاص بإنشاء ملحقة للمتحف الوطني للمجاهد بولاية غليزان، يشرفني أن أعلمكم أنه تم تسجيل عملية دراسة إنجاز متحف بولاية غليزان على مستوى مصالح الولاية بتاريخ 1997.03.01 وبمبلغ مالي قدره 1.200.000 دج، وإثر انتهاء مرحلة الدراسة وافقت مصالحننا بالإدارة المركزية على مجسم المشروع الذي تقدم به مكتب الدراسات، ووفقا للإجراءات التنظيمية والقانونية المعمول بها، وباعتبار المشروع غير ممرکز فقد طلبت مصالح الوزارة ذات الاختصاص من الولاية المعنية تقديم طلب تسجيل عملية الإنجاز.